

2023-05-17

بصفي بيان

اجتماع الحكومة

ترأس الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، هذا الأربعاء 17 ماي 2023، اجتماعا للحكومة عقد بقصر الحكومة.

وقد درست الحكومة خلال اجتماعها هذا الأسبوعي، النقاط الآتية:

في مجال العدالة:

درست الحكومة مشروع تمهيديين لقانونين قدمهما وزير العدل، حافظ الأختام، ويتعلق الأمر ب:

1. مشروع تمهيدي لقانون يعدل ويتمم الأمر رقم 66 - 156 المؤرخ في 8 جوان 1966، والمتضمن قانون العقوبات. وجزير بالذكر أن مشروع هذا النص، المعروف في قراءة ثانية، يهدف خصوصا إلى تعزيز مكافحة الجريمة وتحسين أداء العدالة والحماية الجزائية للمعلم وكذا بعض الفئات الضعيفة.

و يكرس هذا التعديل كذلك إلزام الدولة التام من أجل مرافقة المسيرين والمستثمرين وحمايتهم، لاسيما من خلال رفع التجريم عن فعل التسيير وتجريم عرقلة فعل الإستثمار قصد الإضرار بالاقتصاد الوطني.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع قد تكفل بتعليمة السيد رئيس الجمهورية المتعلقة بتشديد العقوبات المطبقة في مجال الغش والتزوير بكل أشكاله، ولاسيما تزوير وثائق الإقامة للحصول على عقار أو سكن بغير وجه حق.

2. مشروع تمهيدي لقانون يتضمن قانون الإجراءات الجزائية. وقد جاء هذا النص، الذي سيعوض الأمر رقم 66 - 155 المؤرخ في 8 جوان 1966، باصلاح عميق ونوعي لقانون الإجراءات الجزائية قصد تكييفه مع نص وروح الإصلاحات المنبثقة عن التعديل الدستوري لأول نوفمبر 2020 ذات الصلة بقطاع العدالة.

ويهدف هذا النص الجديد إلى تحسين تسيير القضايا الجزائية ورقمنة الإجراءات وتعزيز الحقوق والحريات وتكريس مبدأ الأمن القانوني وكذا مكافحة الجرائم



الخطيرة، بالإضافة إلى إصلاح المحكمة الجنائية ومراجعة الأحكام المتعلقة ببعض المحاكم الجنائية.

وجدير بالإشارة أن هذا القانون الجديد قد تكفل بتجسيد تعليمة السيد رئيس الجمهورية المتعلقة بحماية المسيرين.

وفي مجال التجارة:

قدم وزير التجارة وترقية الصادرات عرضا تقييما للحكومة حول تنفيذ مخطط إعادة تأهيل وتطوير الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX).

وإذ يندرج في إطار الاستراتيجية الجديدة لترقية الصادرات خارج المحروقات، فإن هذا المشروع يرمي إلى تعزيز وعصرنة مساحات العرض وكذا إدماج خدمات جديدة تستجيب لاحتياجات العارضين ومحيطهم المباشر بغرض تمكين الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير من تكييف عروض خدماتها مع الديناميكية الإقتصادية الوطنية الجديدة ومع أفضل الممارسات الدولية.

أخيرا، وفي مجال الصحة:

استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير الصحة حول السياسة الوطنية لمكافحة داء السرطان ووسائل الوقاية من هذا المرض.

وبهذا الشأن، تم التطرق إلى مجمل الوسائل التي سخرتها الدولة لتحسين التكفل بالمرضى المصابين بهذا الداء، ولاسيما من حيث إنجاز المنشآت الصحية المتخصصة، والمتمثلة في مراكز مكافحة السرطان والمصالح المتخصصة المدمجة على مستوى المؤسسات العمومية للصحة، والأجهزة الطبية، إلى جانب الجهود المالي المبذول لضمان تمويل منتظم بأدوية الأورام السرطانية.